The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 9,N.4, P P 303-324
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد 9، العدد4، 2017 ص ص 303-324

The Environment of (FDI) in Iraq according to the (TRIMS) Aggreement and (WTO) membership

بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في ضوء اتفاق TRIMs وعضوية منظمة التجارة العالمية

(*) م. د.عمار محمود حميد

Abstract

This research focuses on foreign direct investment environment in Iraq, and the importance of active the multilateral international agreement that is related of trade related investment measures (TRIMs) in condition of world trade organization (WTO). this agreement make the investment environment that are international acceptable for gravity the (FDI) to Iraq and gaining for it advantages .

المستخلص:

يركز هذا البحث على قضية بيئة الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق وأهمية الاخذ بالاتفاق الدولي متعدد الاطراف المتعلق بأجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة (TRIMs) في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO) وذلك من أجل تعزيز بيئة استثمارية ذات مقبولية دولية في سبيل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق والحصول على فوائد وايجابيات هذه الاستثمارات .

(*) كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء.

المقــدمة:

تستهدف منظمة التجارة العالمية تغيير التشريعات والقوانين المحلية، فيما يتصل بالتدابير التجارية، وجعلها اكثر حرية على مستوى عالمي، وهذا الامر يتيح قدر من حرية المنافسة وتعظيم حرية وحركة التجارة مما يعزز النمو الاقتصادي العالمي باعتبار ان التجارة هي محرك النمو Engine of Growth. وقد بدى ان القضايا المتعلقه بالاستثمار وحركته دولياً تؤثر بدرجة كبيرة على حرية التجارة العالمية وتوسعها بعد ان حصلت تطورات على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية وبروز الشركات عابرة القومية كحاكم رئيس في الاستثمارات وحركتها على الصعيد الدولي، وعلى هذا الاساس تم اقحام قضايا الاستثمار ضمن ترتيبات التجارة الدولية تحت مسمى اتفاق اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMs) وهو احد الاتفاقات الجديده التي تم ادخالها في جولة الاورجواي (1986-1993) الممهدة لقيام منظمة التجارة العالمية ودخولها حيز التنفيذ في 1995/1/1 .

من جانب آخر، فأن اغلب دول العالم نامية كانت او متقدمة تسعى من اجل حيازة اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اجل الافادة من مميزات هذه الاستثمارات في تحقيق نمو اقتصادي أعلى، وتوظيف العمالة، وحيازة المهارات. وقد صاحب هذا الامر، خاصة بعد ان تغيرت نظرة البلدان النامية الى الاستثمار الاجنبي المباشر على انه استغلال اجنبي لموارد البلد المحلية، تنافس محموم ما بين البلدان المتقدمة والنامية من اجل حيازة النسبة الاعظم من هذه الاستثمارات منذُ الربع الاخير من القرن العشرين حتى الوقت الجاري .

مشكلة البحث : تدور مشكلة البحث حول مسألة ذات بعد محوري تتمثل في ضعف وهشاشة البيئة الاستثمارية في العراق، وضعف كبير في تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الداخل خاصة في القطاعات غير النفطية، مما يعني عدم استفادة الاقتصاد الوطني من تدفقات هذا الاستثمار والمنافع التي تنجم عنه .

فرضية البحث : يستند البحث الى فرضية مفادها " ان التزام العراق باتفاق اجراءات الاستثمار ذات الصله بالتجارة في ظل منظمة التجارة العالمية يرسي الى بيئة استثمارية مؤاتيه محلياً ودولياً من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة" .

هدف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :

أ- بيان ماهية الاستثمارات الاجنبية المباشر وابراز الجوانب الايجابية والسلبيه التي قد تنجم عنه .

2- تسليط الضوء على واقع بيئة الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003 .
3- بيان اثر كل من اتفاق اجراءات الاستثمار ومنظمة التجارة العالمية على بيئة الاستثمار الاجنبي المباشر وخاصة في العراق .

منهجية البحث : اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للدراسات والبيانات ذات العلاقه بالموضوع وذلك من اجل تحقيق هدف البحث واثبات فرضيته .

هيكلية البحث : من اجل تحقيق هدف البحث واثبات فرضيته فقد تم تقسيمه الى اربع محاور رئيسية، تناول المحور الاول بيان ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث مفهومه ومكوناته وانواعه ومزاياه، اما المحور الثاني فقد سلط الضوء على واقع بيئة الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق وخصائص هذه البيئة. فيما تناول المحور الثالث المضامين الاساسية لاتفاق اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMs) كأحد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. والمحور الاخير ركز على الفرص التي يمكن ان يتيحها الاخذ باتفاق اجراءات الاستثمار والانضمام الى منظمة التجارة العالمية من ايجاد بيئة مؤاتية لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للعمل داخل العراق. وقد تم التوصل الى مجموعه من الاستنتاجات والتوصيات والتي جاءت متناغمة مع فرضية البحث وتحقيق اهدافه .

اولاً : ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

1- مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر :

يوجد العديد من المفاهيم التي توضح مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI) وذلك حسب الجهات التي تقوم بتعريفه والتي يمكن ان نعرض اهمها :

1-1 وفقاً لتعريف منظمة التجارة العالمية (WTO) حيث عرفت الاستثمار الاجنبي المباشر على انه (استثمار يحصل عندما يقوم المستثمر في بلد أم معين Home Country بامتلاك اصول او موجودات ثابتة في بلد آخر مضيف Host Country مع اقتران ذلك بأدارة تلك الاصول والموجودات) [1].

1-2 تعريف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على انه (استثمار طويل المدى والذي يقدم مصالح دائمة وقدرة على التحكم الاداري بين الشركة المستثمرة ووحدة اقتصادية في دولة اخرى).

1-3 تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) بانه (امتلاك المستثمر الاجنبي نسبة لاتقل عن (10%) من رأس مال مؤسسة الاعمال وبما يضمن التأثير النسبي في ادارة المؤسسة) [2] .

1-4 كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على انه (استحواذ المستثمر الاجنبي على حصة لاتقل عن (10%) من اجمالي رأس مال المؤسسة) [3] .

1-5 وعرفه تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن البنك الدولي بأنه (الاستثمار الذي تكون اغلبية ملكية رأس ماله لشخص طبيعي او اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك الدولة المضيفه ، ويتضمن التزاما طويل المدى ، ويكون للمستثمر دور فعال في ادارة الاستثمار) [4] .

ويتبين من التعاريف اعلاه ان مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر يتكون من العناصر التالية :

- قيام مستثمر يحمل جنسية معينة بامتلاك اصول حقيقية في بلد اخر مضيف .
- امتلاك المستثمر الاجنبي لأسهم في شركة ذات طبيعة انتاجية (حقيقية) لاتقل عن (10%) من مجموع حصص المساهمين .
- قدرة المستثمر الاجنبي على ادارة راس ماله او المساهمة في ادارته او الرقابة على كيفية استخدامه.
- ان مدة الاستثمار الاجنبي المباشر تكون ذات اجل طويل .

2- مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر :

يتكون الاستثمار الاجنبي المباشر من المكونات الثلاث الاتيه [5] :

2-1 رأس المال السهمي Equity Capital : اذ يمثل مبلغ التحويل الذي يقدمه المستثمر الاجنبي المباشر لشراء حصة من مشروع في بلد اخر غير بلده الاصلي .

2-2 الارباح المعاد استثمارها Reinvested earnings : اذ تشتمل على حصة المستثمر المباشر (نسبة الى مشاركته السهمية) من الارباح غير الموزعة من الشركات المنتسبة كأرباح الاسهم Dividends او الارباح غير المحولة Not Remitted Earnings الى المستثمر المباشر .

2-3 القروض داخل الشركة Intra- Company Loans :اذ تتضمن هذه الفئه معاملات الدين داخل الشركه ، والتي تعزى الى الاستدانه القصيرة او الطويلة الاجل من الدول او الشركات الاخرى (غير

البلد المضيف) فضلاً عن اقراض رؤوس الاموال بين المستثمرين المباشرين (بين الشركة الام وفروعها) .

3- انواع الاستثمارات الاجنبية المباشرة :

3- 1 الاستثمارات المملوكه بالكامل : ويعد من اكثر الانواع اهمية بالنسبة للشركات عابرة القوميه (Transnational Corporations (TNCs واكثرها تفصيلاً بسبب ما يوفره من حرية كاملة في الادارة والتحكم في النشاط الانتاجي. وتتم العملية الاستثمارية في هذا النوع بشكل كامل من قبل المستثمر الاجنبي من دون تدخل الدولة المضيفة ابتداء من دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع ومروراً بالاعمال الهندسية ومجيء الخبراء والفنيين والاداريين ومن ثم احضار المعدات والآلات وانتهاء بأنجاز المشروع وبدء عملية الانتاج والتسويق .

2-3 الاستثمارات المشتركة : اذ يتم هذا النوع من الاستثمارات بين طرفين، الاول محلي سواء كان خاص او عام، والآخر اجنبي، يشتركان بينهما في مشروع معين حسب اتفاقهما بالنسبه لحصة كل منهما في الادارة والارباح وغيرها من الامور المشتركه، ويتضمن هذا النوع على عمليات انتاجية او تسويقية في البلد المضيف، ويمارس المستثمر الاجنبي حقاً كافياً في ادراة المشروع او العملية الانتاجية لكن دون ان يكون هناك سيطرة كاملة، وفي هذا النوع من الاستثمار قد يتم عن طريق شراء حصة من شركة وطنية قائمة من قبل المستثمر الاجنبي، او قد تكون حصة المستثمر الاجنبي عبارة عن خبرة فنية ومعرفة تكنولوجية او تسويقية وليس حصة من راس المال على ان تمنح تلك الحصة للمستثمر الاجنبي دور في اداره المشروع [6] .

4- فوائد وأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر :

ينجم عن الاستثمار الاجنبي المباشر في البلد المضيف مجموعة من الايجابيات والتي تصب في صالح الاقتصاد الوطني نورد اهمها [7] :

1-4 ان الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن ان يقلل الفجوة في الموارد والامكانات غير المتاحة للدول المضيفة، كما يمكن ان يساعد على توسعة القاعدة الاستثماريه الانتاجية .

2-4 نقل التكنولوجيا والمهارات المرافقه لها والاساليب الحديثه في الادارة والتنظيم وتدريب العمالة الوطنية .

3-4 المساهمة في الحصول على حصة في الاسواق العالمية لتسويق مخرجات الاستثمار الاجنبي .

4-4 المساهمة في تنويع مصادر الدخل بتنويع مجالات الاستثمار .

4-5 يعد مصدراً مهماً لرؤوس الاموال اللازمة لتنفيذ البرامج والخطط التنموية .

4-6 يساعد على رفع مستوى تراكم التكوين الرأسمالي خاصة في المشاريع الاستثمارية طويلة الاجل .

4-7 يساعد في تخفيض مستويات البطالة المحلية من خلال ايجاد فرص عمل جديدة وتحسين مستويات الدخول ومن ثم رفع القدرات الشرائية للعاملين في الحقول الانتاجية .

4-8 توسيع حجم ومستوى المنافسة في السوق المحلية من خلال تخفيض معدلات الاحتكار الوطني ان وجد، وتحفيز الابتكارات، وتعزيز الادخار وتكوين رأس مال .

4-9 يساعد الدول المضيفة على زيادة قدرتها التصديرية من خلال فتح الاسواق الخارجية والحصول على حصة سوقية خارجية اكبر وما ينجم عن ذلك من تحسين لأوضاع ميزان المدفوعات والميزان التجاري بشكل خاص.

4-10 امكانية اقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الاجنبية وبين المراكز المحلية المعنية بالبحوث والتطوير العامة او على مستوى القطاع الخاص .

4-11 امكانية قيام المنافسه بين فروع الشركات الاجنبية العاملة والشركات الوطنية مما يدفع الاخيره نحو محاولة الحصول على احدث النظم الفنية والادارية للاستفادة منها وتطويرها بالتزامن مع وجود قدرات محلية معرفية وفنية .

4-12 كما يعد الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة مهمة لزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد النادرة على المستوى الدولي .

5- الجوانب السلبية في الاستثمارات الاجنبية المباشرة :

هناك امكانية لبروز مجموعة من السلبيات والمحذورات التي تترافق مع عمل الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصادات المحلية، وهذه السلبيات يمكن توضيحها في النقاط الاتية :

5-1 قد يؤدي (FDI) الى إضعاف السيادة الاقتصادية ومن ثم السياسية بسبب اضطرار بعض حكومات الدول المضيفة الى التنازل عن سيطرتها على بعض النشاطات لتتيح الفرص امام المستثمرين الاجانب والشركات عابرة القومية (TNCs) للعمل في بعض القطاعات المهمة كقطاع النفط والقطاع المالي مثلاً .

2-5 هناك احتمال لاستهداف الموارد والثروات الطبيعية وتحويلها الى الدول الام مما يقلل من القيم المضافة الممكن الاستفاده منها من هذه الموارد فيما لو استخدمت محلياً .

3-5 هناك احتمال ان تؤدي المنافسة بين الشركات الاجنبية والمحلية الى خروج جزئي او نهائي للشركات المحلية من سوق الانتاج بسبب ضعف قوتها التنافسية، وهذا له اثار سلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

4-5 احتمال ان يقوم الاستثمار الاجنبي المباشر بنقل الصناعات الملوثة للبيئة الى الدول المضيفة، في ظل غياب الرقابة البيئية، وذلك بغرض تخفيض التكلفة، حيث ان التكاليف البيئية لاتنعكس ضمن تكاليف الانتاج المحاسبية إذا لم تكن هناك تشريعات بيئية وتشريعات مالية ضريبية بيئية تأخذ هذه التكاليف في الحسبان [8] .

5-5 من النتائج المترتبة على الاعتماد المفرط على الاستثمارات الاجنبية المباشرة انه قد يتعرض البلد المضيف لصعوبات في ميزان المدفوعات حيث عجز الميزان التجاري وما يتركه من اثر على احتياطي البلد من النقد الاجنبي والاثار الضارة على قيمة العملة المحلية [9] . كما ان تشابك اقتصادات البلدان المضيفة مع الاقتصاد العالمي عبر (FDI) يعرضها الى موجات جديدة من الصدمات الخارجية وتوسيع اثار الصدمات الداخلية [10] .

6-5 قد يترتب على دخول الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الشركات عابرة القومية الى اتساع الفجوة بين افراد المجتمع وبخاصة فيما يتعلق بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ماتدفعة من اجور مرتفعة نسبياً للعاملين فيها مقارنة مع مايحصل العاملون الآخرون في الشركات الوطنية .

7-5 هناك مشاكل تتعلق بصعوبة السيطرة على السياسة النقدية والمالية في الاقتصاديات الصغيرة في الدول النامية، وذلك بسبب القدرة التي تمتلكها الشركات الاجنبية على توفير أموال من الخارج تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات واسعار الصرف ومعدلات التضخم .

8-5 ان انتاج الشركات عابرة القومية من السلع قد يؤدي الى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لاتتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول [11] .

5-9 قد يكون هناك تضارب في المصالح بين الدول الام للاستثمار الاجنبي المباشر من جانب، والدول المضيفة من جانب آخر، والذي يمكن ان يأخذ الصورتين الاتيتين [12] :

5-9-1 ان من مصلحة الدولة الام ان يؤدي (FDI) في الخارج الى تعزيز قدرتها التجارية والتصديرية ، في حين ترغب اغلب الدول المضيفة الى ان يقوم (FDI) فيها الى دعم ميزان المدفوعات عن طريق الاستعاضة عن الواردات على الاقل .

5-9-2 ان مصلحة الدول المضيفة تكمن في ان تضبط تجارتها الخارجية بما يحقق افضل عائد ممكن لها ، في حين ان من مصلحة الشركات عابرة القومية تحقيق افضل تكامل ممكن لعملياتها العالمية عن طريق الضغط لتحرير التجارة الخارجية لهذه الدول المضيفة من الناحية الجمركية والادارية على حساب تطور ونمو الصناعة الناشئة محلياً والتي تتطلب أحياناً الى حمايتها وتقديم الدعم لها .

ثانياً : واقع بيئة الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

ان بيئة الاستثمار بشكل عام والاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص تعتمد في اي بلد على مجموعة من الشروط والعوامل الاقتصادية والمالية والتشريعية والثقافية والاجتماعية، فضلاً عن القضايا المتصلة بالاستقرار السياسي، والمستوى الامني، وتوفر كادر بشري محلي يحمل حد ادنى مقبول من حيث مستويات التعليم والمهارات المعرفية لكي يطلب ويوظف في الشركات .

ان توفر او عدم توفر الامور الواردة في اعلاه تشكل المحددات الرئيسية التي تعمل على جذب FDI او هروبه. وعلى هذا الاساس يمكن بيان مجموعة النقاط الاتية التي تعكس واقع بيئة الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق:

1- عدم الاستقرار السياسي والامني، حيث ان انعدام الجو السياسي المؤاتي والاستقرار الامني يعد العائق الرئيسي لأي استثمار اجنبي مباشر، إذ ان المستثمر سوف لن يبادر بنقل رأس ماله وخبراته الى اي بلد يفتقد الى مثل هذا الاستقرار، بسبب ان عدم الاستقرار هذا يزيد من كلفة الامن والحماية للمشاريع الاستثمارية ويرفع ايضاً من تكلفة النقل ويعمل على تجزئة السوق ويفاقم التضخم، وبالرغم من ان مناطق العراق الجنوبية والشمالية تتمتع بحد ادنى مقبول من الاستقرار والامن، إلا ان الامر يتطلب قاعدة برصانة اكبر تتمثل بضرورة استيعاب الامن في النطاق الكلي للبلد ذلك ان قرارات الاستثمار الاجنبي المباشر هي قرارات ذات بعد زمني طويل حيث

اهتمام المستثمر بالوضع السياسي والامني العام في البلد وليس لأجزاء منه [13] .

2- هشاشة البنى التحتية من طرق وانفاق وجسور ومنظومات الكهرباء والماء وخدمات الصحة والمطارات وغيرها، وهذه تعد عنصر مهم في جذب المستثمر الاجنبي بسبب ما تحققه من وفورات خارجية للمشاريع المقامة والتي تتمثل في تقليل الكلفة والوقت والجهد المبذول وبالتالي تعمل على تهيئة بيئة ملائمة لاقامة الاستثمارات.

3- إنعدام وجود تشريع موحد ينظم الاستثمارات في العراق مما يؤدي ذلك الى تشتيت المستثمر مابين اكثر من تشريع مع الاعتماد على الاجتهادات الشخصية بين مسؤول وآخر ومن وقت الى اخر*.

4- انعدام وضوح الرؤية في قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، اذ يوجد تناقض في الصلاحيات بين مهام الهيئة الوطنية للاستثمار والهيئات الاستثمارية في الاقاليم والمحافظات، بالاضافة الى ذلك هناك التعارض في الوظائف لكل من الهيئة الوطنية للاستثمار، ومهام مجلس الوزراء ووزارة التخطيط فيما يخص نص القانون على ان الهيئة الوطنية للاستثمار مسؤوله عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الخطط والانظمة والضوابط [14]، كما ان قانون الاستثمار يستثني من احكامه الاستثمارات الخاصة في قطاعي المصارف والتأمين، وهما القطاعات الرئيسيان اللذان يعملان على تدعيم الاستثمارات ويشجعان على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وبهذا الشكل فأن القانون الحالي يحمل في جنباته عده عيوب تؤثر تأثيراً سلبياعلى عملية جذب FDI الى العراق [15] .

5- يعكس مؤشر سهولة ممارسة الاعمال ** في العراق مستوى متردياً على الصعيد العربي والعالمي، ويمكن توضيح ذلك كما في الجدول (1) :

جدول (1)

ترتيب مجموعة من البلدان في مؤشرات سهولة ممارسة الاعمال (2015-2013)

الدولة	الترتيب عربيا*	الترتيب عالمياً**
سنغافورة	-	1
الولايات المتحدة	-	4
الامارات	1	22
السعودية	2	49
مصر	10	112
الاردن	11	117
العراق	16	156
سوريا	18	175
ليبيا	20	188

المصدر:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيئة اداء الاعمال في الدول العربية لعام 2015 ، ص 13 .
- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ممارسة انشطة الاعمال لعام 2014، الطبعة الحادية عشر، تقويم خاص بالشركات لمجموعة البنك الدولي، ص3.

*مجموع الدول العربية الداخلة في المؤشر (20) دولة.

** مجموع الدول الداخلة في المؤشر على مستوى العالم (189) دولة.

من الجدول (1) يتبين ان العراق يحتل المرتبة (16) من بين (20) بلداً عربياً، ويحتل المرتبة (156) من بين (189) بلداً، مما يؤشر الى مركزه المتدني في مؤشر سهولة ممارسة انشطة الاعمال الذي يصدره البنك الدولي سنوياً، وهو ما يعني ضعف بيئة العراق الاستثمارية من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الداخل .

لقد انعكست البيئة الاستثمارية غير المؤاتية في العراق على حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة اليه والتي يمكن بيانها كما في الجدول (2) :

جدول (2)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى بعض الدول العربية

(مليون دولار)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	النسبة الى اجمالي الدول العربية 2010
العراق	515	383	972	1.856	1.452	1.426	2.15
مصر	5.376	10.043	11.578	9.495	6.712	6.386	9.65
السعودية	12.097	17.140	22.821	38.151	32.100	28.105	42.45
الامارات	10.900	12.806	14.187	13.724	4.003	3.948	5.96
الاردن	1.984	3.544	2.622	2.829	2.430	1.704	2.57
سوريا	583	959	1.242	1.467	1.434	1.381	2.09
المغرب	1.654	2.449	2.805	2.487	1.952	1.304	1.97
اجمالي الدول العربية*	47.563	70.380	81.414	96.762	76.223	66.201	-
الدول النامية	332.307	429.459	573.032	658.002	510.578	573.568	-
الدول العربيه / الدول النامية %	14.31	16.39	14.21	14.71	14.93	11.54	-
العالم	982.593	1.461.863	1.970.940	1.744.101	1.185.030	1.243.671	-
الدول العربيه/العالم %	4.48	4.81	4.13	5.55	6.43	5.32	-

Source : UNCTAD ,world Investment Report ,2011.

*(21) دولة عربية

من الجدول (2) يتبين ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة الى العراق ضئيلة جداً اذا ما قورنت مع مصر او السعودية كدولتين عربيتين على سبيل المثال، حيث نسبة الوارد من FDI الى العراق كنسبة من اجمالي التدفقات الى الدول العربية عام 2010 مايقارب (2%)، في حين كانت النسبة لمصر (9.6%) وللسعودية (42%) لنفس عام المقارنة .

كما ان الجدول يبين كذلك ضعف بيئة الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية والعراق كجزء منها، اذ ان نسبة نصيب الدول العربية الى مجموع الدول النامية من الاستثمار الاجنبي المباشر في عام 2010 ما يقارب (12%)، ونصيبها كنسبة من FDI الى اجمالي العالم (5%) وذلك لنفس عام المقارنة، وتجدر الاشارة الى ان جل الاستثمارات

الاجنبية المباشرة الداخلة الى العراق بشكل خاص والدول العربية بشكل عام كانت تستثمر في القطاع النفطي خاصة الاستخراجي منه [16]، ما يعني ضعف مساهمة هذا الاستثمار في تحقيق الفوائد المرجوة منه في نقل التكنولوجيا وتنويع الاقتصاد وتوسيع الطاقات الانتاجية وتحقيق نسب عالية من التوظيف .

ثالثاً : إتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في منظمة التجارة العالمية

لقد تضمن انشاء وتبلور منظمة التجارة العالمية (WTO) وذلك في جولتها الاخيرة المنعقدة في مدينة مراكش عام 1994، اقحام قضايا جديدة لم تكن موجودة عند الترتيبات السابقة في اطار الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT)، بسبب الظروف المتغيرة التي ولدتها الحاجات الجديدة والمستجدة للاقتصاد العالمي، وهذه القضايا تتعلق بأتفاقات حول التجارة في السلع الزراعية، والتجارة في الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، بالاضافة الى إتفاق اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة Trade Related Investment Measures (TRIMs) .

إن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة تعني مجموعة الشروط والمحددات التي من الممكن ان تضعها السلطات في الدولة المضيفة على الاستثمارات الاجنبية المباشرة القادمة لمزاولة نشاطها فيها، اذ تتضمن هذه الاجراءات على إضعاف وتقييد للتجارة الدولية، ولذلك فأن هذه الاجراءات تتناقض مع المبادئ التي جاءت بها منظمة التجارة العالمية [17] .

وأتساقاً مع اتفاق (TRIMs) فانه يكون من غير المتاح استخدام تدابير في التشريعات المحلية للدول الاعضاء، ذات صلة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة، لاتكون متفقة مع مبدأ المعاملة الوطنية او مع استخدام التعريفات الجمركية وحدها فيما تتضمنة اجراءات الدولة من تدابير تجارية، والهدف من ذلك هو الرغبة في تقوية آليات التحرر والتوسع المستمرين في التجارة الدولية وتسهيل تدفق الاستثمارات عبر الحدود من اجل زيادة النمو الاقتصادي لكافة الشركاء في التجارة، فضلاً عن ضمان قدر اكبر من حرية المنافسة. ان اتفاق (TRIMs) من جانب آخر، لايضع محددات على الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية من تقليص سلطتها في تنظيم امور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في نطاقها الاقليمي، ولكن فقط يحظر الاتفاق الدول الاعضاء من الاتجاه صوب وضع تدابير واجراءات استثمارية تتعارض مع مبادئ واحكام WTO ذات العلاقة بالاتزام في معاملة الاستثمارات الاجنبية بنفس

المعاملة التي تلقاها الاستثمارات الوطنية، كذلك فيما يتعلق بالحضر التام لأية قيود كمية من مثل تراخيص الاستيراد والتصدير، وأنظمة الحصص، فضلا عن وجوب نشر كل التعليمات التي في نية الدول وضعها فيما يتعلق بتنظيم عمليات الاستثمارات الاجنبية وهذا كله ياتي في اطار إلتزام العضو بمبدأ الشفافية [18].

إن الاجراءات الاستثمارية التي تتعارض مع احكام اتفاق اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMs، والتي يمكن ان تضعها الدولة المضيفة لتنظيم الاستثمارات الاجنبية فيها، يمكن بيانها في مجموعة النقاط الاتية :

1-3 شرط يتصل بوجوب قيام المستثمر الاجنبي المباشر بأستخدام سلع معينة ذات منشأ محلي في المشروع المراد أقامته .

2-3 شرط يتصل بوجوب قيام المستثمر الاجنبي المباشر بشراء سلع ذات منشأ محلي على اساس كمية معينة او قيمة مقدرة ويتم استخدامها في مشروعه، وهذا يتعارض مع مبدأ المعاملة الوطنية في نطاق WTO (شرط المكون المحلي Domestic contents condition) .

3-3 شرط يتصل بوجوب قيام المستثمر الاجنبي المباشر بشراء واستخدام منتج اجنبي مستورد على اساس كمية محددة مرتبطة بكمية صادرات المستثمر الاجنبي من الانتاج المحلي (شرط التوازن التجاري Trade Balance Condition) [19] .

4-3 شرط يتصل بتقييد المستثمر الاجنبي بأستيراد منتجات يستخدمها في انتاجه من خلال تقييد حصيلة النقد الاجنبي الخارج بمقدار يرتبط بتفقات النقد الاجنبي الداخل (شرط توازن النقد الاجنبي Foreign Exchange Balance Condition) .

5-3 شرط يتصل بتقيد المستثمر الاجنبي بتصدير منتجاته على اساس النوعية، او الحجم أو القيمة، او نسبة من حجم المشروع او قيمته (شرط تقييد البيع المحلي) [20] .

ومن الجدير ذكره، فأن اتفاق (TRIMs) يتضمن كذلك بأن يقوم الاعضاء بالاعلان عن كل القيود والتدابير التجارية ذات الصلة بالاستثمار والتي تتعارض مع الاتفاق، وان يتضمن الاعلان التفاصيل الاساسية لكل تدبير، فضلاً عن قيام العضو ايضاً بأبلاغ سكرتارية منظمة التجارة العالمية بشان المنشورات التي تحتوي على تلك التدابير وهذا كله يأتي في اطار إلتزام العضو بالشفافية [21] .

رابعاً : فرص جذب (FDI) في ظل اتفاق TRIMs وعضوية WTO

ان عملية التزام العراق باتفاقية اجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة (TRIMs) سوف يكون في اطار وعاء اكبر وذلك من خلال الالتزام بمضامين واتفاقات منظمة التجارة العالمية بشكل اجمالي انطلاقاً من مبدأ التعهد الواحد Single Undertaking الذي اتت به المنظمة .

ولقد سعى العراق للانظمام الى منظمة التجارة العالمية بعد عام 2003 في اطار توجه جديد له للانفتاح والاصلاح والاستناد الى آلية السوق في توجيه الاقتصاد، رغبة في تفعيل المبادرات الفردية والقطاع الخاص على العمل والانتاج وايجاد البدائل ضمن بيئة يسودها روح التنافس المشروع ضمن اطر اقتصادية سليمة، وهذا الاتجاه الجديد استند على ما ادركه المعنيون من فشل السياسات السابقة القائمة على المركزية الاقتصادية الشديدة وسيطرة الدولة على وسائل الانتاج وما رافق ذلك من سوء في التنظيم والادارة وعدم القدرة على المنافسة في المنتوجات بسبب سياسات الدعم المالي الحكومي وتحملها لنفقات تتميز بعدم الكفاءه، فضلاً عن اعتماد سياسات التصنيع من اجل احلال الواردات ولكن بمخرجات متدنية من حيث جودتها وتعتمد على مستلزمات انتاج مستوردة بحيث قاد هذا الامر الى إفراغ السياسة المذكورة من محتواها الذي اريد له في الاعتماد على الذات وسد النقص في المعروض المحلي من المنتوجات الصناعية والزراعية .

يوجد هناك مجموعة من المعوقات التي تعوق جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى داخل العراق حتى في ظل الاخذ بأتفاقية TRIMs، وتتمثل هذه المعوقات في البيئة غير المؤاتية للاستثمار في العراق في جوانبها الامنية، والتشريعة، والاستقرار في سياسات الاقتصاد الكلي، وهشاشة البنى التحتية، لكن مع العمل على تحسين بيئة العراق الاستثمارية، فأن الاخذ بأتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في ظل عضوية منظمة التجارة العالمية يسمح بتعزيز قاعدة اكثر رصانة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ويتمثل هذا الامر من خلال توضيح لمجموعة من الفرص التي يمكن ان تتاح في هذا المجال:

1-4 ان مبدأ المعاملة الوطنية [22]، وفقاً لاتفاق TRIMs ومنظمة التجارة العالمية، يقضي بأن تعامل الاستثمارات الاجنبية نفس معاملة الاستثمارات المحلية، اي عدم التمييز في المعاملة بالنسبة للدولة العضو فيما يتعلق بوضع قيود ومحددات على الاستثمار الاجنبي

من خلال مجموعة من الاشتراطات [23] التي تحد من حريته . ووفقاً لهذا المبدأ فأن المستثمر الاجنبي سوف لايجد اشتراطات تعسفية لحرية عمل استثماراته، وان الاجراءات الموضوعة تكون متماثلة بالنسبة له او لغيره من المحليين او الاجانب، وهذا الامر يشجع بطبيعة الحال على قدوم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى داخل البلد حينما تتماثل المعاملة بالنسبة للمستثمرين المحليين والاجانب .

2-4 اتساقاً مع إتفاق TRIMs فأنه يحظر استخدام غير التعريفة الجمركية كناظم في عملية تنظيم حركة الاستثمارات الاجنبية، وهذا يعني انه من غير المقبول استخدام اجراءات تتعلق بقيود كمية مثل انظمة الحصص وتراخيص الاستيراد والتصدير، وهذا ما يجعل المستثمر الاجنبي يعمل في ظل بيئة اكثر تحررية مما يشجعه على القيام بالاستثمار الاجنبي المباشر.

3-4 يسمح التزام العراق بالشفافية في ظل إتفاق TRIMs، والتي تتعلق بالاعلان عن كل القيود والاجراءات التجارية ذات الصلة بالاستثمار، حيث الاعلان عن المكونات الاساسية لكل إجراء وابلاغ سكرتارية WTO بذلك، ان تكون البيئة الاستثمارية للعراق ذات درجة عالية من حيث وفرة المعلومات حول جميع التدابير التجارية بالنسبة للمستثمر الاجنبي، مما يعمل معه على تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة لانشاء ومزاولة نشاطها في العراق .

4-4 ان الاخذ بأتفاقية منظمة التجارة العالمية يعني الالتزام بكل اتفاقيات المنظمة وذلك وفقاً لمبدأ الالزام [24] الذي جاءت به المنظمة، وهذه الاتفاقيات [25] يدعم بعضها وجود البعض الآخر، وعلى هذا الاساس فان الالتزام باتفاق TRIMs من اجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، سوف تدعمة الاتفاقات الاخرى لجذب هذا الاستثمار، وهذا ما يعمل عليه اتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية على سبيل الاشارة والذي يحمي السلع المنتجة للمستثمر الاجنبي والتي تتضمن براءات الاختراع التي يتخوف عليها لانها تتضمن انفاقاً عاليا على عمليات البحث والتطوير من اجل انتاجها، وبالتالي يحمل هذا الاتفاق الى جانب اتفاق TRIMs في تشجيع جذب FDI للعمل داخل الحدود الوطنية، بالاضافة الى ذلك، يعمل اتفاق مكافحة الاغراق [26] Anti- Dumping على تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر كونه يتيح بيئة آمنة لمنتوجات المستثمر الاجنبي من ان تنافسها منتوجات اجنبية بطريقة غير شرعية، وبالتالي تدعم الاتفاقات جميعها بعضها البعض في خلق بيئة يطمئن أليها

المستثمر الاجنبي مما يعمل ذلك على تشجيعه للقدوم والعمل داخل الحدود الوطنية .

لقد بينت اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى البلدان على الصعيد العالمي تزايداً مطرداً نحو البلدان النامية بعد ما أخذت العديد منها باتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMs في اطار منظمة التجارة العالمية منذ العام 1995 ، ويمكن توضيح هذه التدفقات وذلك وفقاً للجدول (3) :

جدول (3)

الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة الى البلدان النامية والمتقدمة (ملايين الدولارات)

الاعوام مجموع البلدان*	1988-1993 متوسط المدة	1995	1997	1999	2007	2009	2011	2013
العالم	190629	331844	473052	885487	1975537	1197824	1700082	1451965
البلدان المتقدمة	140088	205693	275229	636449	1310425	606212	880406	565626
النسبة الى العالم	73.4	61.9	58.1	71.8	66.3	50.6	51.7	38.9
البلدان النامية	46919	111884	178789	207619	574311	519225	724840	778372
النسبة الى العالم	24.6	33.7	37.7	23.4	29	43.4	42.6	53.6

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الموجوده في ملاحق الجداول الواردة في :

UNCTAD , World Investment Report , United Nations for years 2000,2012,2014

*مجموع البلدان النامية والبلدان المتقدمة لا يساوي مجموع العالم بسبب وجود البلدان المتحولة والبلدان الاقل نمواً حيث لم يتم ادراجها في الجدول لاهميتها الضئيلة .

من الجدول (3) يتبين ان متوسط تدفقات FDI الداخلة الى البلدان النامية خلال المدة 1988-1993 قد بلغت (46919) مليون دولار، وهي نفس المدة التي جرت فيها جولة الارجواي الممهدة لأنشاء WTO، وبنسبة (24.6) الى اجمالي التدفقات العالمية، وفي عام 1995 وهو عام نشؤ WTO ودخول اتفاق TRIMs حيز التنفيذ ازدادت تدفقات FDI الداخلة الى البلدان النامية وبنسبة الى الاجمالي العالمي والبالغة (33.7)، ثم ازدادت

نسبة هذه التدفقات في السنوات التالية حتى بلغت نسبة التدفقات الى البلدان النامية (53.6) فيما بلغت هذه النسبة للبلدان المتقدمة (38.9) وذلك خلال عام 2013 .

5-4 تتضمن عملية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، وهو إجراء لابد منه حينما يراد الاستفادة من ميزات تطبيق اتفاق TRIMs، بأن تترسخ له قاعدة رصينة من الالتزام بمعاير دولية وهذا يعتبر بمثابة شهادة عالمية بالانضباط، وبالتالي العمل في بيئة قانونية وتجارية موحدة على صعيد عالمي، مما يرسخ بالتالي من مكانة البلد كمركز جاذب للاستثمار الاجنبي المباشر والذي يبدو انه على قدر كبير من الاهمية من اجل الاستفادة من المزايا المقدمة في اطار توفير الاموال وتعزيز القدرة الانتاجية والتصديرية والتوظيف ونقل المهارات والمعارف الى البيئة المحلية .

(الاستنتاجات)

1- يعزز اتفاق اجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة من البيئة الاستثمارية في العراق ويجعلها في اطار منسق ومقبول على المستوى الدولي وبالتالي فانه يوحد اجراءات وترتيبات الاستثمار المحلية لتتناغم مع ماهو معمول به دولياً وهذا يجعل المستثمرين الاجانب على دراية وتيقن من الترتيبات الاستثمارية المعمول بها في العراق مما يشجعهم على القدوم وانشاء استثماراتهم المباشرة .

2- تؤخذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية كحزمة واحدة من قبل الدول الاعضاء وهذا يعني وجوب اخذ كل الاتفاقات الاخرى ووضعها موضع التنفيذ، وهذه الاتفاقات يدعم بعضها وجود البعض الاخر، وبالتالي فأن هناك اتفاقات اخرى تدعم اتفـــاق (اجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة) في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة كأتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية، واتفاق مكافحة الاغراق، واتفاق فض المنازعات التجارية .

3- يعزز انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية ان يجعل اجراءات العراق التجارية موحدة وقريبة التماثل فيما بينه وبين كل اعضاء WTO وهذا يعني ان الانضمام يعد كشهادة دولية بالانضماط والاخذ بمعايير عالمية بالنسبة للعراق وهذا يشجع المستثمرين على الاستثمار في هكذا بيئة ذات صورة واضحة فيما يخص كل التدابير التجارية وانها لن تحيد عن اطارها العام

الذي ترسمه القواعد والمبادئ العريضة في منظمة التجارة العالمية وهذا ما يشجع الاستثمارات الاجنبية المباشرة على القدوم والشروع بتنفيذ استثماراتهم .

4- يعاني العراق من بيئة استثمارية غير مؤاتية فيما يتصل بوضعه الامني غير المستقر وعدم الاستقرار السياسي ، ومن بنية تحتيه ضعيفة، وفي ظل هكذا وضع فأن الاخذ بأتفاق اجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة وبأتفاقية منظمة التجارة العالمية سوف لن يعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق كون ان هذه القضايا تعد شرطا ضرورياً .

5- مع تحقق تقدم ملموس في المستقبل المنظور فيما يخص الوضع الامني والاستقرار السياسي، وتعزيز البنى التحتية، فأن الاخذ باتفاق اجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة TRIMs وعضوية منظمة التجارة العالمية يعملان معاً على ترسيخ بيئة استثمار اجنبي مباشر مؤاتية في العراق كونهما يؤسسان اساساً ذي مقاييس دولية فيما يتعلق بأجراءات الاستثمار والقوانين المنظمة له، وقضايا الشفافية بالاجراءات التجارية مما يجعل العراق ذي بيئة تتوجه اليها انظار المستثمرين وتشجع على قدوم الاستثمار الاجنبي المباشر.

(التوصيات)

1- تعزيز كل الجهود الوطنية من اجل تحقيق نسبة انجاز عالية فيما يتعلق بالاوضاع الامنية، والاستقرار السياسي، والمصالحة الوطنية، وتحسين وتوسيع البنى التحتية، من اجل فسح المجال امام بيئة الاستثمار العراقية لكي تعمل وفق اطر اقتصادية وتجارية يتم العمل على تفعيل مؤشراتها .

2- العمل على الاخذ بالاتفاق الدولي متعدد الاطراف والمتعلق بأتفاق اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في اطار عملية اشمل وهي الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وذلك وفق تسلسل زمني مرسوم مبني على دراسات اقتصادية موضوعية وتحسين للقدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني .

3- العمل على تهئية فريق من الخبراء العراقيين في مجال المفاوضات التجارية تعزيزاً لعملية التهيؤ للانظمام الى منظمة التجارة العالمية .

4- العمل على انشاء محكمة مختصة في قضايا المنازعات التجارية وزيادة خبراتها ومهاراتها اتساقاً مع ما يتطلبه وضع الانضمام الى WTO .
5- قيام الجهات المختصة بعمل خارطة طريق تبين للمستثمرين مجالات الاستثمار والامكانات المادية والبشرية الموجودة في العراق كوسيلة للدعاية وابراز العراق كمنطقة استثمار ناجحة.
6- توعية الجمهور بقضايا التجارة والاستثمار وبمنظمة التجارة العالمية واتفاقاتها خاصة ما يتعلق بأتفاق اجراءات الاستثمار كآلية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

(المصادر والهوامش)

1- عبد الصمد سعدون عبد الله وقحطان عبد الحميد رشيد، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية – العراق انموذجاً- مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (34)، 2013 ،ص 111 .
2- احمد منير نجار، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الدول العربية – الواقع والتحديات، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (4)، المجلة (42)، 2014، ص 53 .
3- OECD (2004) , Detailed benefits of FDI , 2nd edition .
4- احمد منير انجار، مصدر سابق، ص 54
5- هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية – الصين انموذجا، بين الحكمة، بغداد، 2002، ص 15
6- عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، ط1، القاهرة، 1988، ص 32.
7- ينظر في ذلك : سامي حميد عباس، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (2)، العدد (4) 2010، ص 329 – 230، هناء عبد الغفار، مصدر سابق، ص 5-6، احمد منير نجار، مصدر سابق ص 70 .
8- احمد منير نجار، مصدر سابق، ص 70 -71 .
9- ان الاثر المباشر والفوري للاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان العمليات الجارية يعتمد على معرفة نسبة الاستيرادات في هذا الاستثمار ونسبة الصادرات في ناتج الشركات الاجنبية.

ينظر في تفاصيل هذه القضية : هناء عبد الغفار، مصدر سابق، ص 277-293 .

10- هناء عبد الغفار، مصدر سابق، ص 6

11- عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2003، ص 6 .

12- عبد الصمد سعدون وقحطان عبد الحميد، مصدر سابق، ص 116-117

13- نبيل جعفر عبد الرضا، عوائق الاستثمار في العراق، متاح على الانترنيت، على الرابط الاتي : . http=\\www.ahewar.org

* يوجد هناك محموعة من القوانين التي تخص الاستثمار تصل الى (15) قانوناً ينظر في ذلك : ايسر ياسين، واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (23)، 2010 ، ص 28 .

14- دالية عمر نظمي، بيئة الاستثمار الملائمة لقطاع الاعمال ومتطلبات دعم النشاط الخاص في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2013، ص 57 .

15- احمد بريهي علي، الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 219 .

**** حيث يتألف مؤشر سهولة ممارسة الاعمال من عشرة مؤشرات فرعية هي :** مؤشر بدأ النشاط التجاري، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توصيل الكهرباء، مؤشر تسجيل الملكية، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمرين الاقلية، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشر انفاذ العقود، مؤشر تسوية حالات الاعسار. ويعكس هذا المؤشر مدى سهولة ممارسة الاعمال لكل دولة من مجموع (189) بلداً حول العالم. ينظر تفاصيل هذه المؤشرات في : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيئة اداء الاعمال في الدول العربية لعام 2015 .

16- احمد منير نجار ، مصدر سابق، ص 63 .

17- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2010، ص 283 .

18- بهاجيراث لال داس، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية – المثالب والاختلالات والتغييرات اللازمة، ترجمة رضا عبد السلام، دار المريخ، الرياض، 2005، ص 111.

19- بهاجيراث لال داس، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية دليل للاطار العام للتجارة الدولية، ترجمة رضا عبد السلام، دار المريخ، الرياض، 2009، ص 179

20- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الازاريطة، 2005، ص 347 .

21- عادل احمد حشيش، مصدر سابق، ص 303 .

22- ان المبادئ الرئيسة في منظمة التجارة العالمية هي (مبدأ الدولة الاولى بالرعاية، مبدأ المعامل الوطنية، مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة، مبدأ الشفافية، مبدأ الالزام، مبدأ المفاوضات التجارية) ينظر تفصيلات هذه المبادئ والاستثناءات المتعلقة بها في كثير من ادبيات الاقتصاد الدولي منها : مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007 . وكذلك في سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 1993 .

23- ينظر الاشتراطات التي من الممكن ان تضعها الدولة المضيفة على المستثمر الاجنبي في الفقرة السابقة المتعلقة بأتفاق TRIMs من الدراسة .

24- كان من النتائج التي تمخضت عنها جولة الاورجواي وانبثاق منظمة التجارة العالمية، ان الاتفاقات التي اتت بها المنظمة ينبغي قبولها او رفضها كحزمة واحدة دون ان يكون لكل عضو اختيار لاتفاقية معنية ورفض اخرى. ينظر في ذلك : عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2005، ص 59، 187 .

25- تتألف اتفاقات منظمة التجارة العالمية من كل من اتفاق التجارة في السلع، واتفاق التجارة في الخدمات، واتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وبالنسبة لأتفاق التجارة في السلع فانه ينقسم الى الاتفاقات الاتية : اتفاق التجارة في السلع المصنعة، اتفاق التجارة في السلع الزراعية، اتفاق المنسوجات، اتفاق اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، هذا فضلاً عن اتفاقات تدعم قواعد العمل في WTO والتي تتعلق بأتفاق الدعم والاجراءات التعويضية، واتفاق مكافحة الاغراق. ينظر في تفاصيل هذه الاتفاقات : بهاجيراث لال داس منظمة التجارة

العالمية دليل للاطار العام للتجارة الدولية، مصدر سابق، صفحات متفرقة .

26- يعني الاغراق ان يتم بيع سلعة ما في سوق التصدير بسعر اقل من السعر المباعة به السلعة نفسها في السوق المحلية، او بيع السلعة في الخارج بسعر اقل من تكلفة انتاجها. ينظر في ذلك : موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي – مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص 149 .